الحدث

السودان

محاولة انقلاب

تطور متوقع بعد أحداث الشرق

لم يكن الإعلان أمس الثلاثاء عن إحباط محاولة انقلابية في السودان، مفاجئاً، بعد سلسلة من المؤشرات كان أحدثها التحركات الاحتجاجية التي شهدتها مناطق شرق البلاد، غير أن تطور يوم أمس زاد المخاوف على المرحلة الانتقالية في البلاد

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

بعد أيام من الحراك الاحتجاجي شرق السودان، وإغلاق الموانئ الواقعة على ساحل البحر الأحمر، وقطع الطرق البرّية الواصلة إلى داخل البلاد، وتكاثر الحديث عن انقلاب جديد يقترب موعده، استفاق السودانيون، فجر أمس الثلاثاء، على إعلان عن إفشال محاولة انقلابية على السلطة الانتقالية، نفذها ضباط من سلاح المدرعات في منطقة الشجرة جنوبي الخرطوم، ليزيد ذلك من المخاوف على مصير المرحلة الانتقالية التي تتضاعف هشاشتها يوماً بعد آخر. هذه المحاولة التي كانت متوقعة بعد التطورات الأخيرة، والتي وضعتها بعض القوى في سياق محاولة الانقضاض على الثورة ونتائجها والسلطة المنبثقة عنها، وإفشال المرحلة الانتقالية، وُجّهت الاتهامات بالوقوف خلفها لفلول نظام الرئيس المخلوع عمر البشير، ووسط مخاوف من أن تكون مجرد فصل من تحركات قد تستمر. كما جدد هذا التطور الدعوات لهيكلة الجيش الفرنسي زمن الاستعمار)، من قبل فرنسا التي تريد معالجات سريعة لمخلفات الذاكرة الاستعمارية. وتسعى إلى جر النقاشات بشأنها مع الجزائر نحو إضفاء أبعاد انسانية ليست بريئة بالضرورة، لأنها ستتيح فتح ملف الأقدام السوداء (المعمّرين الذين ولدوا في الجزائر) وأملاكهم، ثم باقي الملفات الأخرى وأملاك اليهود الفرنسيين.

الغريب أن الفرنسيين ما زالوا يُدَرّسون أطفالهم قصة نابليون بونابرت مع العميل النمساوي الذي تعاون مع جيش نابليون لاحتلال النمسا، وبعد أن سلّمه الفرنسي أموالاً مقابل خيانته، رفض مصافحته قائلاً: «خذ أجرك، لكني لا أصافح خائناً لبلاده».

والفرنسيون أنفسهم أعدموا، من دون محاكمات في الغالب، أكثر من عشرة آلاف مما يسمونهم «المتعاونين» الذين عملوا مع الجيش النازي الألماني خلال احتلاله باريس عام 1940. ومع ذلك تريد باريس للجزائريين إجراء مصالحة، تدّعي أنها بدوافع إنسانية، مع عملاء اختاروا لأنفسهم مصيراً خاصاً، أو ما يسوقها الرئيس إيمانويل ماكرون تحت عنوان «الصفح واعتراف كل طرف بالحقيقة».

النقاشات السياسية في الجزائر حول قضية الحركي نجحت في صياغة محدد رئيسي لهذه القضية، وخلصت إلى أن الحركي قضية فرنسية بحتة تخص الفرنسيين والدولة الفرنسية. وهؤلاء، فرنسيون وقد صاروا كذلك بخيارهم، ولا علاقة للجزائر بهذه القضية. أما إثارتها في الظرف الراهن، فهي ليست سوى جزء من سياق فرنسي يتعمّد، لدوافع سياسية، استفزاز الشعور العام في الجزائر، ضمن حرب المينيين الذين يحنون إلى الزمن الكولونيالي.

باريس تعتذر لعملاء اختاروا أن يكونوا ضد وطنهم في لحظة تاريخية فارقة، وتقر بسوء التعامل معهم وإساءة تقدير عطائهم لفرنسا، لكنها ترفض في المقابل تقديم الاعتذار للابين الجزائريين الذين نكّلت بهم لقرن ونيف وفي أبشع استعمار استيطاني شهدته أفريقيا والعالم.

للحديث تتمة...

الحركي... قضية فرنسية لا جزائرية

عنمان لحياني

كيف سيكون موقف اللبنانيين إذا طلبت منهم إسرائيل العفو عن أنطوان لحد وضباط جيشه العميل الذي ساعد الاحتلال، وهو من صلب لبناني، في قهر الجنوبيين وظلّ لسنوات خنجراً مسموماً في الظهر اللبناني؟ وهل يمكن أن يكون لحد قصة عفو؟

لم يُطرح هذا الموقف بعد على اللبنانيين، لكنه يُطرح على الجزائريين بإلحاح في السنوات الأخيرة بشأن الحركي (عملاء الجيش الفرنسي زمن الاستعمار)، من قبل فرنسا التي تريد معالجات سريعة لمخلفات الذاكرة الاستعمارية. وتسعى إلى جر النقاشات بشأنها مع الجزائر نحو إضفاء أبعاد انسانية ليست بريئة بالضرورة، لأنها ستتيح فتح ملف الأقدام السوداء (المعمّرين الذين ولدوا في الجزائر) وأملاكهم، ثم باقي الملفات الأخرى وأملاك اليهود الفرنسيين.

الغريب أن الفرنسيين ما زالوا يُدَرّسون أطفالهم قصة نابليون بونابرت مع العميل النمساوي الذي تعاون مع جيش نابليون لاحتلال النمسا، وبعد أن سلّمه الفرنسي أموالاً مقابل خيانته، رفض مصافحته قائلاً: «خذ أجرك، لكني لا أصافح خائناً لبلاده».

والفرنسيون أنفسهم أعدموا، من دون محاكمات في الغالب، أكثر من عشرة آلاف مما يسمونهم «المتعاونين» الذين عملوا مع الجيش النازي الألماني خلال احتلاله باريس عام 1940. ومع ذلك تريد باريس للجزائريين إجراء مصالحة، تدّعي أنها بدوافع إنسانية، مع عملاء اختاروا لأنفسهم مصيراً خاصاً، أو ما يسوقها الرئيس إيمانويل ماكرون تحت عنوان «الصفح واعتراف كل طرف بالحقيقة».

النقاشات السياسية في الجزائر حول قضية الحركي نجحت في صياغة محدد رئيسي لهذه القضية، وخلصت إلى أن الحركي قضية فرنسية بحتة تخص الفرنسيين والدولة الفرنسية. وهؤلاء، فرنسيون وقد صاروا كذلك بخيارهم، ولا علاقة للجزائر بهذه القضية. أما إثارتها في الظرف الراهن، فهي ليست سوى جزء من سياق فرنسي يتعمّد، لدوافع سياسية، استفزاز الشعور العام في الجزائر، ضمن حرب المينيين الذين يحنون إلى الزمن الكولونيالي.

باريس تعتذر لعملاء اختاروا أن يكونوا ضد وطنهم في لحظة تاريخية فارقة، وتقر بسوء التعامل معهم وإساءة تقدير عطائهم لفرنسا، لكنها ترفض في المقابل تقديم الاعتذار للابين الجزائريين الذين نكّلت بهم لقرن ونيف وفي أبشع استعمار استيطاني شهدته أفريقيا والعالم.

أكد حمدوك ضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية (فرانس برس)

بعد أيام من الحراك الاحتجاجي شرق السودان، وإغلاق الموانئ الواقعة على ساحل البحر الأحمر، وقطع الطرق البرّية الواصلة إلى داخل البلاد، وتكاثر الحديث عن انقلاب جديد يقترب موعده، استفاق السودانيون، فجر أمس الثلاثاء، على إعلان عن إفشال محاولة انقلابية على السلطة الانتقالية، نفذها ضباط من سلاح المدرعات في منطقة الشجرة جنوبي الخرطوم، ليزيد ذلك من المخاوف على مصير المرحلة الانتقالية التي تتضاعف هشاشتها يوماً بعد آخر. هذه المحاولة التي كانت متوقعة بعد التطورات الأخيرة، والتي وضعتها بعض القوى في سياق محاولة الانقضاض على الثورة ونتائجها والسلطة المنبثقة عنها، وإفشال المرحلة الانتقالية، وُجّهت الاتهامات بالوقوف خلفها لفلول نظام الرئيس المخلوع عمر البشير، ووسط مخاوف من أن تكون مجرد فصل من تحركات قد تستمر.

كما جدد هذا التطور الدعوات لهيكلة الجيش الفرنسي زمن الاستعمار)، من قبل فرنسا التي تريد معالجات سريعة لمخلفات الذاكرة الاستعمارية. وتسعى إلى جر النقاشات بشأنها مع الجزائر نحو إضفاء أبعاد انسانية ليست بريئة بالضرورة، لأنها ستتيح فتح ملف الأقدام السوداء (المعمّرين الذين ولدوا في الجزائر) وأملاكهم، ثم باقي الملفات الأخرى وأملاك اليهود الفرنسيين.

الغريب أن الفرنسيين ما زالوا يُدَرّسون أطفالهم قصة نابليون بونابرت مع العميل النمساوي الذي تعاون مع جيش نابليون لاحتلال النمسا، وبعد أن سلّمه الفرنسي أموالاً مقابل خيانته، رفض مصافحته قائلاً: «خذ أجرك، لكني لا أصافح خائناً لبلاده».

والفرنسيون أنفسهم أعدموا، من دون محاكمات في الغالب، أكثر من عشرة آلاف مما يسمونهم «المتعاونين» الذين عملوا مع الجيش النازي الألماني خلال احتلاله باريس عام 1940. ومع ذلك تريد باريس للجزائريين إجراء مصالحة، تدّعي أنها بدوافع إنسانية، مع عملاء اختاروا لأنفسهم مصيراً خاصاً، أو ما يسوقها الرئيس إيمانويل ماكرون تحت عنوان «الصفح واعتراف كل طرف بالحقيقة».

النقاشات السياسية في الجزائر حول قضية الحركي نجحت في صياغة محدد رئيسي لهذه القضية، وخلصت إلى أن الحركي قضية فرنسية بحتة تخص الفرنسيين والدولة الفرنسية. وهؤلاء، فرنسيون وقد صاروا كذلك بخيارهم، ولا علاقة للجزائر بهذه القضية. أما إثارتها في الظرف الراهن، فهي ليست سوى جزء من سياق فرنسي يتعمّد، لدوافع سياسية، استفزاز الشعور العام في الجزائر، ضمن حرب المينيين الذين يحنون إلى الزمن الكولونيالي.

باريس تعتذر لعملاء اختاروا أن يكونوا ضد وطنهم في لحظة تاريخية فارقة، وتقر بسوء التعامل معهم وإساءة تقدير عطائهم لفرنسا، لكنها ترفض في المقابل تقديم الاعتذار للابين الجزائريين الذين نكّلت بهم لقرن ونيف وفي أبشع استعمار استيطاني شهدته أفريقيا والعالم.

أكد حمدوك ضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية (فرانس برس)

وزير الإعلام: غالبية الموقوفين ينتمون للنظام البائد

القي القبض على المجموعة الانقلابية ومنها 18 ضابطا

كل المحاولات الانقلابية في السودان، كما سيطروا على جسر النيل الأبيض الرابط بين الخرطوم وأم درمان، بالقرب من مبنى البرلمان ومقر السلاح الطبي. لكن القوة الانقلابية لم تتمكن من التقدم أكثر من ذلك، ولم تستطع الوصول إلى مقر القيادة العامة لقيادة الجيش السوداني في الخرطوم، وإن كانت معلومات تحدثت عن تحركات لمجموعات موالية للانقلابيين داخل القيادة نفسها، أخمدت في الساعة الثالثة فجراً بالتوقيت المحلي.

بعد إعلان التلفزيون، خرج المتحدث الرسمي باسم مجلس السيادة محمد الفكي سليمان، بمنشور على صفحته على «فيسبوك»، دعا فيه الشعب السوداني لأن يهبّ للدفاع عن البلاد وحماية الانتقال، قبل أن يتبعه بمنشور آخر بعد ساعة، أكد فيه أن الأمور تحت السيطرة وأن الثورة منتصرة. كما أكد سليمان لـ«العربي الجديد» لاحقاً أن المحاولة أحبطت وأن القوات المسلحة استعادت كل المناطق العسكرية التي سيطر عليها الانقلابيون، وألقت القبض على عدد من صغار الضباط يجري التحقيق معهم. بعد ذلك، خرج العميد الطاهر أبو هاجة، المستشار الإعلامي للقائد العام للقوات المسلحة، بتصريح مقتضب، عبر التلفزيون الحكومي ووكالة السودان للأنباء، أعلن فيه إحباط المحاولة الانقلابية.

ولم تتأخر السلطات لإتهام نظام البشير بالوقوف وراء المحاولة، وقال وزير الإعلام، المتحدث باسم الحكومة حمزة بلول، لـ«العربي الجديد»، إنه بمراجعة قوائم الضباط المشاركين فإن غالبية الموقوفين ينتمون بشكل أو بآخر للنظام البائد وتنظيماته السرية التي تعمل السلطات منذ فترة على تفكيكها.

كما أكد بلول، في بيان أذاعه الإعلام الرسمي الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً، إنهاء المحاولة الانقلابية والقضاء على آخر جيوبها، بالقبض على آخر مجموعة من الضباط في معسكر الشجرة. والملاف في حديث الوزير هو الكشف عن مشاركة مدنيين في المحاولة، تم القبض عليهم أيضاً. ودعا الشعب السوداني والقوى السياسية وأطراف العملية السلمية ولجان المقاومة لتوخي اليقظة تجاه تكرار المحاولات الانقلابية، من أجل حماية الثورة، وتعهد بعدم تفريط مؤسسات الحكم المدني في مكتسبات الشعب وثورته، وأنها ستكون على خط الدفاع الأول لحماية الانتقال من قوى الظلام المتربصة بالثورة. من جهته، زار البرهان في وقت لاحق سلاح المدرعات في منطقة الشجرة، وحيا الضباط والجنود وشكرهم على حكمتهم في التعامل مع الأحداث، وفق وكالة الأنباء السودانية «سونا».

وتم إلقاء القبض على المجموعة الانقلابية ومنها 18 ضابطاً من الرتب العليا والوسطى. وتضاربت المعلومات حول القائد الفعلي للانقلاب، ما بين اللواء مصطفى بكراوي واللواء عبد الباقي الحسن. ويكراوي واحد من الضباط الذين أحالهم البشير للتقاعد، نتيجة مواقفه من قوات الدعم السريع في ذلك الوقت، وأعاده رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان في الفترة السابقة إلى الخدمة. وهو خريج الدفعة 39 بالكلية الحربية السودان، وعمل نائباً لسلاح المدرعات في عام 2019، وسبق له أن اعتُقل سابقاً مع عدد من الضباط لكن السلطات العسكرية أطلقت سراحهم، وقد أحيل في مرة من المرات للتحقيق بتهمة الإساءة لنائب رئيس مجلس السيادة، قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو (المعروف بحميدتي)، فيما لم تتوفر معلومات عن اللواء عبد الباقي الحسن.

وفي أول تعليق له على المحاولة الانقلابية، قال رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك، إن ما حدث انقلاب مدبر من جهات داخل وخارج القوات المسلحة وهو امتداد لمحاولات الفلول منذ سقوط النظام البائد لإجهاض الانتقال المدني الديمقراطي. وأضاف حمدوك خلال ترؤسه اجتماعاً طارئاً لمجلس الوزراء أمس، أن المحاولة الفاشلة تستهدف الثورة وكل ما حققه الشعب العظيم من إنجازات لتقويض الانتقال المدني وإغلاق الباب أمام حركة التاريخ، لكن عزيمة الشعب كانت أقوى. وذكر أن محاولة الانقلاب مظهر من مظاهر الأزمة الوطنية التي أشارت لها مبادرته السابقة وتؤشر بوضوح إلى ضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية ومراجعة كاملة لتجربة الانتقال بكل شفافية ووضوح والوصول لشراكة مبنية على شعارات ومبادئ الثورة وطريق يؤدي الانتقال المدني الديمقراطي لا غير. وتابع

«البعث» ينفي علاقته

استنكر حزب «البعث العربي الاشتراكي»، المشارك في الائتلاف الحاكم، إقحام اسمه في المحاولة الانقلابية. ودعا في بيان «جماهير الشعب إلى اليقظة في مواجهة المؤامرات، التي تستهدف وحدة البلاد وسيادتها»، مطالبا بـ«ضرورة اطلاع الرأي العام على نتائج التحقيق وتقديم المتورطين في الانقلاب إلى المحاكمة الفورية». وكان نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي تناولوا أخبارا تتحدث عن اتهام ضباط المحاولة الانقلابية إلى «البعث».

أن المحاولة الانقلابية سبقتها تحضيرات واسعة تمثلت في الإنفلات الأمني من المدن واستغلال الأوضاع في شرق السودان ومحاولات قطع الطرق القومية وإغلاق الموانئ وتعطيل إنتاج النفط والتحريض المستمر ضد الحكومة المدنية. وقال «سنتّخذ إجراءات فورية لتحصين الانتقال ومواصلة تفكيك» نظام البشير الذي «لا يزال يشكل خطراً على الانتقال».

في المقابل، تعامل الشارع السوداني بصورة طبيعية مع الإعلان عن فشل المحاولة الانقلابية، واستمرت الحياة كعادتها في الخرطوم، وحتى في المناطق القريبة من بؤر المحاولة، تحديداً منطقة الشجرة. أما على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد أثارت الحادثة جدلاً كثيفاً بين مصدق للرواية ومكذب، وآخرون اتهموا المكون العسكري بإطلاق محاولة الانقلاب لقياس درجة تقبل الرأي العام لفكرة الإنقلاب.

على صعيد الأحزاب والتيارات السياسية، سارع حزب «الأمة القومي»، الشريك الرئيس في الحكم، إلى إصدار بيان، دان فيه التحرك العسكري، وأكد أن الجماهير الصامدة ستقف سد منيعاً لحماية مشاريع الحق ودحر المتربصين بأمن وسلامة الوطن، ودعا الكل للانتفاض من أجل حماية مكتسبات الثورة. كما أعلنت لجنة المقاومة، أيقونة الحراك الثوري، في بيان، كامل جاهزيتها للتصدي لأي محاولات لإعاقة التقدم في بناء الدولة السودانية، مهما كان الثمن الذي ستدفعه. وأوضحت أن المبدأ الأساسي الذي خرج المواطنون من أجله في ثورة ديسمبر هو الرفض التام لأي انقلاب عسكري أو صعود أي عسكري كان على رأس الدولة بحكم شمولي، وأن لجان المقاومة ثابتة على تلك المبادئ.

من جهته، قال تجمع المهنيين السودانيين إن الشعب السوداني تابع خلال الأيام الماضية الترتيب المحكم لصناعة الفوضى من الجهات التي تتربص بثورة ديسمبر ومحاولة الانقضاض عليها بعد أن فشلت في تسويق فشل الفترة الانتقالية وخنقها اقتصادياً، متحدثاً في بيان عن حلقات مؤامرة تدور في شرق البلاد بقيادة فلول النظام البائد. وأضاف أن ما حدث من محاولة انقلابية فاشلة، يفضح المخطط الذي كانت تدور حلقاته في الأيام الماضية، محذراً من أن ما حدث أمس قد لا يكون نهاية فصول المؤامرة التي تحاك ضد الثورة، مشيراً إلى أن محاولة تقويض الانتقال التي حدثت أمس أوضحت بلا لبس ضرورة استعجال هيكلة وتنظيف القوات المسلحة من الفلول والإنقلابيين.

كما أعلنت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة والنرويج، رفضها أي محاولة لعرقلة أو تعطيل جهود الشعب السوداني لإنشاء مستقبل ديمقراطي وسلمي ومزدهر. وقالت الدول الثلاث في بيان مشترك، إنه يجب أن يعمل المكونان المدني والعسكري، وجميع الفاعلين السياسيين، لمنع التهديدات التي تواجه الانتقال الديمقراطي، وإنشاء مؤسسات انتقالية، ومعالجة التوترات في الشرق والمناطق الأخرى. وأضافت أنه يجب على أولئك الذين يسعون لتقويض عملية الانتقال التي يقودها المدنيون أن يفهموا أن شركاء السودان الدوليين يقفون بحزم خلف شعب السودان وحكومته الانتقالية، ويدعمون بقوة عملية الانتقال الديمقراطي.

شرق غرب

مشعل: الأسرى سيُحرّرون بصفقة مشرّفة

أكد رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» في الخارج خالد مشعل، أمس الثلاثاء، خلال اتصالات هاتفية بذوي الأسرى الستة الذين تحرروا عبر نفق سجن جلبوع الإسرائيلي وأعاد الاحتلال اعتقالهم، أنهم سيُحررون بصفقة تبادل مشرفة. وأشاد مشعل بالبطولة التي أبداها الأسرى الستة: محمود العارضة، وبعقوب قادري، وزكريا الزبيدي، ومحمد العارضة، ومناضل انفيعات، وأيهم كممجي، بالخروج من سجن جلبوع عبر النفق.

(العربي الجديد)

انتهاكات الاحتلال: اقتحام الأقصى ومصادرة أراض

اقتحم مستوطنون متطرفون، أمس الثلاثاء، باحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأدوا طقوساً تلمودية في باحاته، وحاولوا إدخال سعف النخيل للاحتفال بما يسمى «عيد العرش». وأصدرت سلطات الاحتلال، أمس، قراراً بإعلان نحو 49 ألف دونم في قرية كيسان، شرقي بيت لحم، أراضي ضمن محمية طبيعية. ويمتلك مواطنون من محافظتي بيت لحم والخليل هذه الأراضي.

(العربي الجديد)

طهران: مفاوضات فيينا تُستأنف قريبا

أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده (المصورة)، أمس الثلاثاء، أن «مفاوضات فيينا ستُستأنف قريبا خلال الأسابيع المقبلة، وأبلغنا أعضاء مجموعة 4+1 (تضمّ روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا وألمانيا) ذلك»، في إشارة غير مباشرة إلى أن إيران حالياً ليست مستعدة لخوض هذه المفاوضات، فيما الأطراف الأخرى تطالب باستئنافها سريعاً.

(العربي الجديد)

لبنان: مواعيد لاستجواب وزراء سابقين

حدّد المحقق العدلي بانفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، أمس الثلاثاء، مواعيد جلسات استجواب الوزراء السابقين، النواب الحاليين نهاد المشنوق، وغازي زعيتر وعلي حسن خليل المرتبطين بحركة «أمل». وعلى صعيد متصل، نشر الإعلامي إدمون ساسين تغريدة على «تويتر»، جاء فيها أن مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في «حزب الله» وفيق صفا هدّد البيطار إذا تابع التحقيقات.

(العربي الجديد)

الانتخابات البلدية الجزائرية: مشاركة شاملة لستة أحزاب

أظهرت ستة أحزاب سياسية فقط في الجزائر، من مجموع أكثر من 64 حزباً سياسياً معتمداً، أمس الثلاثاء، نوايا جدية لتقديم قوائم مرشحين في 56 ولاية من أصل 58 ولاية في البلاد، وأكثر من 1300 بلدية، في الانتخابات المحلية المقررة في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وكشفت بيانات قدمتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن ستة أحزاب قامت بسحب استمارات الترشح في أكثر من ألف بلدية من مجموع 1541 بلدية، وهي جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة البناء الوطني، وجبهة المستقبل، وحركة مجتمع السلم، وصوت الشعب.

(العربي الجديد)

متابعة

«طالبان» تستكمل حكومتها لرأب الخلافات داخلها

كابول ـ **العربي الجديد**

استكملت حركة «طالبان» في أفغانستان، أمس الإثنين، تعيينات في حكومة تصريف الأعمال التي كانت أعلنت عن ولادتها في 7 سبتمبر/ أيلول الحالي، بعد سيطرتها بالكامل على البلاد، مؤكدة عدم وجود تنظيم «داعش» في أفغانستان بالشكل الذي كان يوجد فيه على نطاق واسع في سورية والعراق لسنوات قبل هزيمته. وتسعى الحركة إلى التقليل من أهمية ملف «داعش»، الذي يعتبر أحد أهم تحدياتها لفرض الأمن في البلاد.

وعلى الرغم من تطعيم حكومتها أخيراً بوجوه من الأقليات، ومن «المتخصصين»، ومن ولاية بانشير، شمال شرقي البلاد، حيث خاضت مواجهات بداية الشهر الحالي مع المعارضين والمتمردين على حكمها، إلا أن الأسماء التي خرجت أمس من التعيينات الجديدة تؤكد السيطرة الكاملة للحركة على الحكومة، مع بروز أسماء متشددة دخلت حديثاً، بعدما شاب بداية انطلاقة حكم «طالبان» حديث عن خلافات بين أجنحتها. وتأكد أمس استبعاد الحركة كلّياً للنساء، من تركيبتها الحكومية، وتشديدها على أنها تعتزم تشكيل حكومة شاملة، وهو أمر «يحتاج إلى وقت» على حد قولها، مثله مثل دفع الرواتب للموظفين.

وعيّنت «طالبان» أمس وزيرين و11 نائب وزير، ومسؤولين في الإدارات الحكومية. وأعلنت الحركة تعيين الناجر من بانشير، حاجي نور الدين عزيزي، قائماً بأعمال وزير التجارة، والدكتور قلندر عباد وزيراً للصحة، كما تم تعيين كل من حاجي محمد عظيم سلطان زاده، من إقليم سربل الشمالي، وحاجي محمد بشير، من إقليم بغلان الشمالي أيضاً، نائبين لوزير التجارة بالوكالة، ذلك علاوة على تعيين الدكتورين عبد الباري عمر ومحمد حسن غياثي (الأخير من تقاطعة الهزارة) نائبين لوزير الصحة. وشملت التعيينات الأخرى تعيين القائد العسكري البارز في الحركة، الملا صدر إبراهيم، نائباً لوزير الداخلية للشؤون الأمنية، ورئيس اللجنة العسكرية في «طالبان» الملا عبد القيوم ذاكر نائباً لوزير الدفاع في حكومة تصريف الأعمال. وكانت مصادر في الحركة قد أكدت في وقت سابق لـ«العربي الجديد» أن كلاً من صدر إبراهيم وقيوم ذاكر كانا مستاءين من قيادة

اعتبر مجاهد أن خطر «داعش» في أفغانستان ليس كبيرا

الحركة، بسبب عدم تعيينهما في الحكومة. وأكدت تقارير أممية سابقاً أن الرجلين هما من بين القادة الميدانيين الموالين لزعيم «طالبان» الراحل الملا أختر منصور الذين ضغطوا على قيادة الحركة لتصعيد الحرب ضد الحكومة الأفغانية. وأورد تقرير لمجلس الأمن الدولي أن كلا من ذاكر وصدر قاد قوات ضخمة اعتادت العمل في عدد من الأقاليم. وتعتبر قواتهما قوية ومستقلة لدرجة أن هناك مخاوف في القيادة من أن يتسبب ذلك في إثارة التوتر بسبب ولاءات مجموعات معينة، خصوصاً في جنوب وجنوب غربي البلاد. وكان ذاكر مرشحاً لشغل منصب وزير الدفاع في الحكومة الجديدة، قبل أن يشغله الملا محمد يعقوب، نجل الملا عمر، مؤسس «طالبان». أما صدر (من إقليم هلمند الجنوبي) فسيكون نائباً لسراج الدين حقاني، زعيم شبكة «حقاني». وجرى أمس تعيين الدكتور لطف الله خيرخواه نائباً لوزير التعليم التعالي، والمهندس مجيب الرحمن عمر نائباً لوزير الطاقة، والمهندس نظر محمد مطمئن رئيساً للجنة الأولمبية الوطنية. كما عيّن الزعيمان القبليان حاجي غول محمد وزيرين كوتشي نائبين لوزير الحدود، والقائد الجهادي السابق أرسلا خان خروتي نائباً لوزير المهاجرين.

وقال المتحدث باسم «طالبان» ووكيل وزارة الثقافة والإعلام ذبيح الله مجاهد إن التعيينات الجديدة تهدف إلى جعل الحكومة أكثر شمولاً، مع مراعاة التخصصات العلمية. وأكد مجاهد تصميم الحركة على تشكيل حكومة شاملة تضم جميع الإثنيات والأطياف الأفغانية، مع مراعاة التخصصات العلمية والمهنية، وأن الحكومة قد تضم نساء في وقت لاحق.

كما أعرب عن استيائه من الشروط الدولية للاعتراف بحكومة «طالبان»، قائلاً إنه لا يوجد سبب لنبذها. واعتبر أنه «من مسؤولية الأمم المتحدة والدول الأخرى الاعتراف بحكومتنا، ويشمل ذلك الدول الأوروبية والأسيوية والإسلامية من أجل إقامة علاقات دبلوماسية معنا».

وفي ما خصّ ملف «داعش»، اعتبر مجاهد أن خطر هذا التنظيم في أفغانستان «ليس كبيراً، حيث لا يمكن أن يحصل في أفغانستان ما حصل في العراق وسورية»، معتبراً أن من يدعون أنهم منتمون إلى «داعش» هم «بعض الأفغان ويمكن احتواؤهم».

وأكدت الحركة امتلاكها الأموال اللازمة لدفع رواتب الموظفين الحكوميين، لكنها تحتاج «إلى الوقت»، كما أكدت أنه سيُسمح للفتيات الأفغانيات بالعودة الى المدارس وجرى أمس تعيين الدكتور لطف الله خيرخواه نائباً لوزير التعليم التعالي، تعميماً أخيراً بأمر المعلمين والطلاب الذكور بالعودة الى المدارس الثانوية، لكن من دون أي ذكر للنساء المعلمات أو التلميذات. وحول ذلك، قال مجاهد أمس: «نحن نضع اللمسات الأخيرة على الأمور، سيحصل الأمر في أقرب وقت ممكن»، متحدثاً عن ضرورة تأمين «بيئة تعليمية آمنة» لذلك.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس قد اعتبر أول من أمس أن «المسؤولية الأولى للأمم المتحدة في أفغانستان هي التعامل مع طالبان والالتزام القوي بتقديم المساعدات الإنسانية»، معتبراً أن ذلك «هو بالضبط ما سيمنحنا نفوذاً لنكون قادرين على التأثير إيجاباً» في أفغانستان.

تقرير

العراق: ترحيل قوانين خلافية إلى البرلمان المقبل

بغداد ـ **زيد سالم**

كشف مسؤولون عراقيون ونواب في البرلمان، عن تفاهمات سياسية أفضت إلى قرار بترحيل عدد غير قليل من القوانين التي ينتظر الشارع العراقي إقرارها، إلى الدورة البرلمانية المقبلة لوجود خلافات حولها منذ أشهر، وحاجة أخرى لمدة زمنية على كثير منها، وهو ما لا يتوفر حالياً، خاصة مع الفترة المتبقية من عُمر البرلمان، إذ سيكرس نفسه في السابع من تشرين/ أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، قبل ثلاثة أيام من موعد الانتخابات التشريعية في 10 أكتوبر/ تشرين الأول، بنسختها الخامسة منذ الغزو الأميركي للبلاد عام 2003.

ومن أبرز القوانين التي سيجري ترحيلها إلى البرلمان المقبل، قانون النفط والغاز، وقانون مكافحة العنف الأسري، وقانون حماية الطفل، وقانون الخدمة الاتحادية، وقانون الأحوال المدنية، وقانون استرداد الأموال المنهوبة، وأخيراً قانون التجنيد الإلزامي، الذي أقرته الحكومة مطلع شهر سبتمبر/ أيلول الحالي، وأرسلته إلى البرلمان لغرض التصويت عليه.

وانتهت آخر العطل التشريعية لمجلس النواب العراقي، في 4 سبتمبر، وأعلن برلمانيون عن استئناف النشاط التشريعي والرقابي الجديد، في سبيل استكمال قراءة وإقرار بعض القوانين المهمة. لكن النائب المستقل باسم خشان، أكد لـ«العربي الجديد»، أن «الشهر الحالي لن يشهد أي جلسات برلمانية، وإن شهد، فإنها ستنتهي بعد أقل من ساعة لأن معظم البرلمانيين مشغولون في الحراك السياسي والترويج الانتخابي لصالحهم وصالح أحزابهم». وأوضح أن «معظم القوانين المهمة، وتحديداً الجماهيرية والخدمية، سيتم ترحيلها إلى الدورة المقبلة».

من جهته، أبلغ موظف في الدائرة القانونية بالبرلمان العراقي، «العربي الجديد»، بأن «هناك ما لا يقل عن 10 قوانين مهمة، سترحل فعلاً إلى الدورة البرلمانية المقبلة»، وأوضح أنه «لا يوجد قرار بذلك، لكنّ هناك تفاهم بين الكتل الرئيسة على الأمر، خصوصاً أن أغلب تلك القوانين عليها خلافات سياسية، مثل قانون النفط والغاز، وقانون مكافحة العنف الأسري، الذي تعتبره بعض القوى السياسية الإسلامية بأنه استنساخ لقوانين غربية لأحتوائه على بنود تسمح للفتاة أو الزوجة المعنفة بطلب الحماية وتوفير مسكن بديل لها وصرف مستحقات تعليم، وهو ما تعتبره تلك القوى بأنه يساهم بتفكيك الأسر».

ومطلع الشهر الحالي، أكد عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان، عبد الخالق العزاوي، ترحيل قانون الخدمة الإلزامية إلى الدورة البرلمانية المقبلة، لافتاً إلى أنه «يتطلب دراسة مستفيضة، لأن تطبيقه سيحتاج فترة ليست قليلة». وأضاف العزاوي في تصريحات صحافية أنه في حال إقرار القانون «سيصل عدد المجندين لأرقام قياسية تفوق المليون مجند». ومن القوانين التي سترحل أيضاً إلى البرلمان المقبل، قانون النفط والغاز، الذي من المفترض أن يؤسس نظاماً لإدارة العمليات النفطية في العراق، كما يهدف إلى تعويض المحافظات المنتجة للنفط عن الأضرار البيئية التي تتعرض لها، إضافة إلى تشكيل مجلس اتحادي للطاقة بإدارة رئيس الوزراء لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النفطية في الدولة.

وتواصلت «العربي الجديد»، مع عضو لجنة النفط والطاقة في البرلمان العراقي، ستار الجابري، الذي قال إن «ما تبقى من عمر الفترة التشريعية الحالية، قد لا يكون كافياً لإقرار قانون النفط والغاز، الذي يُعد أهم القوانين الاستراتيجية، وهناك احتمالية

البرلمان سيحل نفسه في السابع من أكتوبر (صباح عرار/فرانس برس)

كبيرة لترحيله إلى الدورة البرلمانية المقبلة»، لكن عضواً آخر من اللجنة نفسها، أشار إلى أنّ «الضغوط السياسية من قبل الأحزاب الكردية منعت التصويت على هذا القانون، أو حتى تداوله على مستوى القراءة في مجلس النواب»، مبيناً لـ«العربي الجديد»، بشرط عدم ذكر اسمه، أن «القانون يتضمن بنوداً تتعلق بتنظيم عملية بيع النفط، وعودة كل الأموال إلى بغداد، وهو ما لا تقبله حكومة إقليم كردستان في أربيل، التي تتاجر بالنفط بطرق غير شرعية، وتتعاون مع جملة من الدول، بينها خليجية وأخرى في الجوار» من جهتها، قالت القيادية في «ائتلاف النصر»، ندى شاكر، إن «عدم الاتفاق السياسي على تمرير جملة من القوانين المهمة بالأساسة للشعب العراقي، هو ما يؤخر التصويت عليها، وليس هناك أي أسباب أخرى». وأضافت في اتصال مع «العربي الجديد»: «على الرغم من الحديث عن قلة التخصيصات المالية بسبب الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها العراق منذ احتلال تنظيم داعش بعدد من المحافظات عام 2014، لكن بعض القوانين لا تحتاج إلى أي أموال، وهي قابلة للتنفيذ بالإمكانات المتوفرة، من بينها قانون النفط والغاز، كما يهدف إلى تعويض المحافظات المنتجة للنفط عن الأضرار البيئية التي تتعرض لها، إضافة إلى تشكيل مجلس اتحادي للطاقة بإدارة رئيس الوزراء لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النفطية في الدولة.

وتواصلت «العربي الجديد»، مع عضو لجنة النفط والطاقة في البرلمان العراقي، ستار الجابري، الذي قال إن «ما تبقى من عمر الفترة التشريعية الحالية، قد لا يكون كافياً لإ

سيرة

يُعتبر وزير الدفاع المصري الأسبق حسين طنطاوي، الذي توفي أمس الثلاثاء عن عمر يناهز 86 عاماً، بنظر كثيرين، قائد الثورة المضادة في مصر، وممهد الطريق لرئاسة عبد الفتاح السيسي، ليكون له خلال حكم الأخير ظل في كل أزمة داخل النظام الحاكم

حسين طنطاوي

رحيل قائد الثورة المضادة في مصر

اشاد السيسي بطنطاوي مرارا وسمى منشآت باسمه (خليل حمرا/ فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

«القوات المسلحة أيّدت الثورة منذ اندلاعها، وسارت مع الشعب في طريق الديمقراطية»... «ستظل ذكرى ثورة 25 يناير عيداً للتلاحم بين الشعب وقواته المسلحة»... «ثورة 25 يناير فجّرها شباب مصر وحمل لواءها وحمتها وتحافظ عليها القوات المسلحة»... «أحداث السويس والقاهرة في 25 و28 يناير 2011 يجمعها رابط واحد، مؤامرة تم التخطيط لها من مدة بعيدة»... «مبارك لم يأمر بقتل المتظاهرين، والعادلي أمر بانسحاب الشرطة التي لم تطلق الرصاص الحي»... «ربنا ستر على البلد في 30 يونيو وتم إحباط المخطط المموّل من الخارج».

ربما لن تصدق أجيال ستعيش على أرض مصر بعد عقود، أن صاحب تلك العبارات جميعاً، هو شخص واحد، المشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الأسبق، الذي وافته المنية أمس الثلاثاء عن عمر ناهز 86 عاماً. المجموعة الأولى من الأقوال مأخوذة من خطابيه بمناسبة ذكرى نصر أكتوبر/ تشرين الأول 2011، وانعقاد مجلس الشعب المنتخب في يناير/كانون الثاني 2012 «كأول برلمان حر نزيه» حسب تعبيره. أما المجموعة الثانية من الأقوال فهي مأخوذة من شهادته التي أدلى بها في جلسة سرية أمام محكمة جنايات القاهرة، في 24 سبتمبر/أيلول 2011، التي حكمت على ضوئها وبناء على شهادات أخرى مماثلة من شخصيات عسكرية وأمنية، ببراءة الرئيس المخلوع حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي ومساعديه من تهم قتل المتظاهرين.

أدى طنطاوي دور قائد الثورة المضادة، ابتداء من ممارسات عديدة سياسية وميدانية لإجهاض المسار الديمقراطي والالتفاف على منجزات الثورة وتأمين مصالح نظام مبارك بين عامي 2011 و2012، ثم أدى دوراً كبيراً في التمهيد لانقلاب 3 يوليو/تموز 2013 على الرئيس المنتخب محمد مرسي انتقاماً منه لإبعاده عن السلطة صورياً بإزاحته من منصب وزير الدفاع، وبعد ذلك كانت له أدوار أخرى سواء بتقديم الاستشارات والخدمات للرئيس عبد الفتاح السيسي على صعيد إدارة المنظومة العسكرية، أو بشهاداته في المحاكم لتدليس تاريخ الثورة.

كان طنطاوي قبل الثورة معروفاً للعامة بالبيروقراطية والهدوء والابتعاد عن السياسة، لكنه في الواقع كان يؤسس دولته الخاصة داخل الجيش، بالتوازي مع ابتعاد مبارك النسبي عن العسكر، وتسليم مقاليد الحكم في البلاد تدريجياً لنجله جمال ورجال الأعمال المقربين منه ومجموعة من الشخصيات التكنوقراطية النيوليبرالية. بدأ طنطاوي الصدام بصمت معلن، ومشاحنات خفية، حفلت بها اجتماعات مجلس الوزراء بين عامي 2007 و2010، خصوصاً بعد التعديل الدستوري الذي كان يمنح الفرصة للحزب الوطني الحاكم لترشيح جمال مبارك، بلا منافس داخلي أو خارجي، للرئاسة خلفاً لوالده في خريف 2011.

قامت سياسات طنطاوي على التفرقة بين رفقاء الميدان

عمل طنطاوي لإبقاء المجلس العسكري قابضاً على السلطة

وفي شهادته أمام المحكمة في قضية مبارك، اعترف طنطاوي بأنه «كان يكلف المخابرات الحربية -في بعض الأحيان- لإعداد تقارير عن المزاج العام في الشارع المصري». واحد من تلك التقارير التي أعدها السيسي إبان إدارته للمخابرات الحربية، أكد تزايد التوتر في الشارع إزاء السياسات الأمنية القمعية واتساع سلطة الشرطة مقابل الجيش وباقي مؤسسات الدولة، وظهور مؤشرات لتآكل شعبية النظام. وكان هذا دافعاً لطنطاوي للوقوف على مسافة بين مبارك والحراك الشعبي ضده، خصوصاً بعد انهيار الشرطة في يوم جمعة الغضب 28 يناير/ كانون الثاني 2011. وكان إدخال مبارك لمدير المخابرات العامة عمر سليمان في الصورة كمفاوض عن النظام، ثم تعيينه نائباً له، أمراً غريباً ومناقضاً لمعرفته التامة بحجم الحساسيات وعمق الخلاف بين سليمان وطنطاوي، وبعد ساعات معدودة ترأس طنطاوي المجلس العسكري مصدراً البيان رقم واحد، مساء 10 فبراير/شباط 2011، والذي انطوى ضمنياً على تحذير «أخير» لمبارك الذي لم يرد بأي حراك، لتغرب شمس اليوم التالي بإجبار الجيش مبارك على صيغة تنحٍّ وإعلانها على عجالة.

على الرغم من هذا الخلاف التاريخي، إلا أن طنطاوي لم يشأ، ولم يستطع، صناعة تاريخ جديد لمصر بتلبية مطالب الثورة والقضاء على نظام مبارك وإعادة هيكلته بكل مكوناته، بل إنه انغمس في سلسلة من القرارات التي لا ينتج عنها إلا حماية النظام نفسه، مع استبدال قيادته، بإحلال المكون العسكري ومنحه الأولوية مرة أخرى بدلاً من المكون المدني ممثلاً في مجموعة جمال مبارك.

قامت سياسات طنطاوي على التفرقة وإشعال الخلافات بين رفقاء الميدان، بداية من الزج بهم في أتون خلاف سياسي عاجل حول التعديلات الدستورية وعدم تطبيق روح تلك التعديلات بأمانة، ثم عقد اجتماعات متفرقة مع كل منهم واتّباع أساليب الترغيب والترهيب والتقريب والإبعاد، والتي كان من مهندسيها السيسي وصهره اللواء محمود حجازي. بعد تصاعد المطالبات الشعبية بمحاكمة رموز مبارك والتهديد باستمرار الاعتصام في الميدان، في صيف عام الثورة، رضخ طنطاوي وأمر بمثول مبارك ونجليه أمام القضاء، على خلفية قضية أعدت على عجالة وبصورة مليئة بالثغرات والعيوب التي استُغلت لاحقاً لتبرئتهم. وعند تصاعد الحديث عن ضرورة إجراء انتخابات رئاسية، حاول طنطاوي جس نبض الشعب تجاهه، حينما ظهر للمرة الأولى مرتديا زياً مدنياً وتجوّل في شوارع منطقة وسط البلد في 26 سبتمبر/أيلول 2011، وهي الخطة التي قابلها شباب الثورة والسياسيون بهجوم حاد وعنيف وتصعيد المطالبة بتشكيل برلمان حر. وخلال الأشهر اللاحقة تلوّثت يد طنطاوي بدماء المئات من شباب الثورة في عدد من الأحداث التي شهدتها الثورة، بدءاً من موقعة ماسبيرو التي قتلت فيها قوات الجيش 27 من الأقباط المتظاهرين أمام مبنى التلفزيون في أكتوبر/تشرين الأول 2011، ثم جاءت بعد ذلك مذبحة أحداث مجلس الوزراء، ومحمد محمود الأولى، وراح ضحيتها نحو 41 من شباب الثورة على يد العسكر. ثم شهدت مدينة بورسعيد مذبحة كبيرة راح ضحيتها 72 من مشجعي النادي الأهلي «أولتراس أهلاوي». وفي مايو/أيار 2012 رفع طنطاوي عصا الجيش الغليظة ضد الشباب الإسلاميين، إذ قتلت قوات الجيش عدداً من شباب حركة «حازمون» الذين كانوا قد نظموا اعتصاماً في محيط وزارة الدفاع للضغط على المجلس العسكري لتسليم السلطة، ليكون الصدام الأول بين المجلس العسكري والإسلاميين.

سياسياً، عمل طنطاوي لإبقاء المجلس العسكري قابضاً على السلطتين التنفيذية والتشريعية، فحتى بعد انتخاب مجلس الشعب جاء التهديد الصريح بحله إذا خاض «الإخوان المسلمون» انتخابات الرئاسة، كما روى رئيس المجلس الأسبق سعد الكتاتني وغيره من المصادر. وما إن أصبح «الإخوان» على بُعد أمتار من دخول قصر الاتحادية الرئاسي، جاءت الضربة التي هدد بها طنطاوي مزدوجة، فصدر الحكم الشهير من المحكمة الدستورية العليا بحل البرلمان. وعلى الرغم من تسليمه للسلطة التنفيذية، أصدر طنطاوي الإعلان الدستوري سيئ السمعة في 17 يونيو/حزيران 2012 الذي يمكن وصفه بانقلاب صريح على الثورة، بتنصيب المجلس العسكري حائزاً للسلطة التشريعية، وشريكاً في التنفيذية، ورقيباً على الجمعية التأسيسية للدستور الجديد. وبعدما أدى التحية العسكرية -على مضض وعجالة- لمرسي خلال حفل تسليم السلطة في 30 يونيو 2012، بدأ الصدام بعدما حاول مرسي استرداد سلطة التشريع، عندما دعا مجلس الشعب المنحل للانعقاد، وهنا طفت الخلافات الحقيقية على السطح، لتصل إلى ذروتها عندما أبلغ طنطاوي الرئيس المنتخب بصعوبة تأمينه خلال حضور جنازة جنود مجزرة رفح، ووقوف الشرطة العسكرية تشاهد بعض الأهالي وهم يهاجمون رئيس الوزراء هشام قنديل خلال الجنازة في 7 أغسطس/آب 2012. ساهم هذا الحدث، خصوصاً مع انهيار شعبية طنطاوي، في اتخاذ مرسي خطوة كانت منتظرة بإصدار إعلان دستوري جديد في 12 أغسطس 2012 يلغي إعلان المجلس العسكري، ويعزل كلا من طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان.

وتشير أحاديث مصادر عدة إلى قلق «الإخوان» من سامي عنان تحديداً، والذي كان ينوي سلفاً الترشح للرئاسة إلا أنه تخوّف من إمكانية سقوطه بعدما علم أن الترشح يقتضي الاستقالة من الجيش، فآثر البقاء في منصبه العسكري، ولكونه معروفاً بعلاقاته واتصالاته بعواصم مختلفة منها واشنطن، ونقده العلني لـ«الإخوان»، وسجله الحافل بالفساد المالي، أدى إلى تخوّف الجماعة منه أكثر من طنطاوي، الذي زكّى السيسي ليكون وزيراً للدفاع من بعده. التنسيق الذي بدأ بين السيسي وطنطاوي منذ ذلك اليوم، حوّل إعلان مرسي من انتصار على الثورة المضادة إلى حلقة جديدة من سلسلة نفذها الرجلان لترسيخ نفوذ الثورة المضادة. وكان لطنطاوي ظل في كل أزمة داخل نظام السيسي، الذي كثف تحركاته لتحجيم أنصار مبارك. وحرص السيسي على اصطحاب طنطاوي وإجلاسه إلى جانبه في مقدمة الحضور في مناسبات عديدة، وإشادته به مراراً وتكراراً، بل وتسمية العديد من المنشآت والمرافق باسمه.

تهدئة الجيش

في أعقاب تظاهرات 20 سبتمبر/أيلول 2019، استعان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بحسين طنطاوي، بحسب مصادر مطلعة، بهدف تهدئة الغضب داخل قيادة الجيش بسبب التدخلات المستمرة في عمله من قبل المخابرات العامة.

وكان لطنطاوي دور كبير في حلحلة المشكلة، من خلال إدارته غرفة مركزية عملت لأسابيع على رصد المشاكل واتخاذ القرارات بشأنها. كما أنه كلمة السر في حسم الإفراج عن سامي عنان (الصورة) في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

شرق غرب

بريطانيا: متهم روسي ثالث بقضية سكريبال

وجّهت الشرطة البريطانية، أمس الثلاثاء، التهمة رسمياً إلى عنصر ثالث في أجهزة الاستخبارات الروسية، وهو سيرغي فيدوتوف المعروف أيضاً باسم دينيس سيرغييف، بالتآمر بهدف قتل الجاسوس الروسي السابق سيرغي سكريبال وابنته يوليا والشرطي نيك بايلي بمادة «نوفيتشوك» في سالزبري، جنوبي غرب إنكلترا عام 2018.

(فرانس برس)

أوروبا تتهم موسكو باغتيال ليتفننكو

رأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أمس الثلاثاء، أن روسيا «مسؤولة» عن قتل العميل السابق ألكسندر ليتفيننكو، الذي تعرض لعملية تسميم بمادة «بولونيوم 210» في لندن، في عام 2006. واعتبرت المحكمة أن «ثمة قرينة قوية» بأن مرتكبي عملية التسميم الذين حددهم تحقيق بريطاني «تصرفوا بصفة عملاء للدولة الروسية». وردّت موسكو بإعلانها عدم اعترافها بالحكم. وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف للصحافيين «حتى الآن لم يأت التحقيق بنتائج، لذا فإن إطلاق مثل هذه المزاعم لا أساس له».

(فرانس برس)

... وتحذّر مالي من الاستعانة بـ«فاغنر»

حذّر وزير خارجية الاتّحاد الأوروبي جوزيب بوريل، مساء أول من أمس الإثنين، مالي من أنّها في حال استعانت بخدمات مجموعة «فاغنر» الروسية الخاصة، فإنّ هذا الأمر «سيؤثّر جدّياً» على العلاقات بين بروكسل وباماكو. وقال بوريل للصحافيين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتّحدة في نيويورك: «نحن نعلم جيّداً كيف تتصرّف هذه المجموعة في أجزاء مختلفة من العالم».

(فرانس برس)

الحدث

رغبة النظام بإخضاع إدلب دونها عقبات

بعد فرض تسويات على درعا، تتجه أنظار النظام السوري إلى إدلب، لكن مصير المحافظة يبقى رهن نتائج قمة سوتشي المرتقبة نهاية شهر سبتمبر/أيلول الحالي

أمين العاصي

قفزت محافظة إدلب في الشمال الغربي من سورية إلى واجهة الأحداث منذ مطلع الشهر الحالي عقب فرض النظام السوري تسويات على بلدات محافظة درعا، وبات يشعر بأن «الظرف مناسب» لمحاولة إجبار فصائل المعارضة على توقيع تسويات مماثلة مع تهديدها بعمل عسكري. وفي الأيام القليلة الماضية، تحوّلت إدلب إلى «المانشيت» الرئيسي لصحيفة «الوطن» الموالية للنظام، والتي ذكرت أمس الثلاثاء أن «إدلب على خطى درعا»، مضيفة: «حسم عسكري أو تسوية شاملة على مراحل». وتوقعت الصحيفة أن تخرج القمة المرتقبة بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان نهاية الشهر الحالي في مدينة سوتشي الروسية، والتي قد ينضم إليها الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، بـ«صفقة» حول مجمل الأوضاع في الشمال الغربي من سورية. ونقلت عن مصادر قولها «إن لدى روسيا والجيش العربي السوري ما يكفي من أوراق قوة قادرة على إرغام نظام رجب طيب أردوغان على مراجعة حساباته الخاطئة»، مشيرة إلى أن «الظرف مناسب الآن لفرض تسوية شاملة في إدلب، وعلى الأقل في المنطقة الواقعة جنوب الطريق الدولي حلب-اللاذقية». كما أشارت إلى أن الصفقة تقضي بانسحاب فصائل المعارضة إلى الشمال من الطريق المعروف بـ«أم 4» والذي يربط غربي البلاد بشمالها، بعمق ستة كيلومترات تمهيداً لفتحه أمام حركة المرور والترانزيت. ويبدو أن الجانب الروسي يضغط على الجانب التركي لتنفيذ بنود اتفاق موسكو المبرم في العاصمة الروسية في مارس/آذار من العام الماضي، وخصوصاً لجهة استعادة الحركة على الطريق الدولي «أم 4». ولكن الوقائع الميدانية تؤكد أن الوضع في محافظة إدلب مخالف تماماً للوضع في محافظة درعا، فالشمال الغربي من سورية «غابة بنادق»، ومن ثم لا يمكن لقوات النظام التقدّم في عمقه من دون دفع أثمان ربما هي فوق طاقة هذه القوات المتهالكة التي لا تتحرك من دون مساندة روسية وإيرانية. كما تضم محافظة إدلب ومحيطها أكثر من 4 ملايين مدني هم بمثابة قنبلة بشرية يحرص المجتمع الدولي على عدم الاقتراب منها لأن تداعيات انفجارها لن تبقى ضمن الأراضي السورية، بل ستطاول تركيا وتالياً القارة الأوروبية، إذ من المتوقع ظهور موجات هجرة أكبر من تلك التي حدثت في عام 2015، وهو ما تحاول البلدان الأوروبية تفاديه من خلال الضغط على الجانب الروسي للحيلولة دون وقوع صدام واسع النطاق.

يضغط الروس لاستعادة الحركة على الطريق الدولي «أم 4»

وفي هذا الصدد، لفت المحلل العسكري العميد مصطفى الفرحات، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن النظام «ما فتئ يكرر أنه سيستعيد السيطرة على كامل الجغرافيا السورية»، مضيفاً: «الشمال الغربي من سورية مختلف تماماً عن جنوب البلاد، ففي شمال سورية هناك جيش كامل من فصائل المعارضة هو «الجيش الوطني» مجهز بشكل كامل لأي مواجهة، وقادر على الدفاع عن الأرض التي تقع تحت سيطرته على طول الشمال السوري». وأشار الفرحات إلى أن «تركيا رقم صعب في معادلة الصراع في شمال سورية، لا يمكن تجاوزها خصوصاً من الجانب الروسي»، مضيفاً: «موسكو تدرك أن لأنقرة وجوداً في شمال سورية بحكم الأمر الواقع. وتركيا صمام الأمان اليوم لمنطقة تضم 4 ملايين مدني جلهم مهجر».

ورأى أن الدور التركي «معترف به من واشنطن والغرب عموماً، باعتبار أن أي عمل عسكري سيؤدي إلى خلل سكاني، إذ من المتوقع أن يعبر ملايين السوريين الحدود السورية التركية ويتجهوا إلى أوروبا عبر البحر وهو ما يعد كارثة إنسانية». وبيّن أن هناك تقاطعاً في المصالح بين الروس والأتراك «لا يمكن لموسكو القفز فوقه أو تجاوزه»، مضيفاً: «لذا لا يمكن أن يتخذ الروس قراراً غبياً باجتياح الشمال الغربي من سورية في ظل وجود تركي في المنطقة». ولفت الفرحات إلى أن الجانب الروسي «يطمح إلى استعادة الحركة على الطريق الدولي (أم 4) أو السيطرة على منطقة جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي»، مضيفاً أن «النظام لا يمكنه شنّ عمل عسكري منفرداً من دون غطاء جوي روسي، وهو لم يعد يملك جيشاً، والوحدات التي بقيت لديه مهترئة ومنهارة تماماً، وشاهدنا كيف سقطت هذه القوات أمام مقاتلي محافظة درعا خلال وقت وجيز قبل إقرار التسوية الأخيرة مطلع الشهر الحالي. والمسلحون الذين بقوا لدى النظام لا يمتلكون إرادة قتال على الإطلاق، أما من يساند النظام على الأرض فهو حزب الله وبقية المليشيات الإيرانية». وأعرب عن اعتقاده أن الجانب الروسي «في أسوأ حالاته في سورية»، مضيفاً: «موسكو تتخبّط ولا تعرف ماذا تفعل أمام العقبة الكبرى في سورية التي تقف في وجهها وهي إيران. النظام لا حول له ولا قوة ويفعل ما يُطلب منه من قبل موسكو وطهران».

وفي السياق، يملك الأتراك أوراق قوة في شمال غربي سورية، إذ ينتشر آلاف الجنود الأتراك في نقاط وقواعد لعل أبرزها معسكر المسطومة القريب من قرية المسطومة، جنوبي مركز المحافظة (مدينة إدلب). كما اتخذ الجنود الأتراك من مطار تفتناز شمال شرقي إدلب قاعدة كبرى لهم، إضافة إلى نقاط ارتكاز أخرى. ومن المرجح أن مهمة هؤلاء الجنود ليست المراقبة فقط في حال تقدمت قوات النظام في عمق محافظة إدلب.

من جهته، رأى المحلل السياسي التركي فراس رضوان أوغلو، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «لا يمكن لقوات النظام التقدم في إدلب»، مضيفاً: «يجب أن ننتظر نتائج لقاء القمة بين أردوغان وبوتين». وأشار إلى أن النظام «يهدد دائماً باستعادة السيطرة على محافظة إدلب بالقوة، ولكن هذا الأمر ليس بالسهولة التي يتوقعها». ولفت إلى «أن تصريح الرئيس الروسي أخيراً بأن قوات الأسد تسيطر على 90 في المائة من الجغرافيا ملفت للنظر»، مضيفاً: «يبدو أنه لمّح إلى أن العشرة بالمائة المتبقية هي تحت السيطرة التركية في الشمال». وأشار رضوان أوغلو إلى أن «أمام الأتراك العديد من الخيارات منها تزويد فصائل المعارضة السورية بسلاح نوعي في حال عدم الاتفاق مع موسكو»، مضيفاً: «قمة سوتشي تحدد المسار، فإما التوصل إلى اتفاق أو صدام بالوكالة، وفي حال حصل الصدام من الصعب أن تتقدم قوات النظام فسيكون هناك دعم كبير لفصائل المعارضة»، آملاً «التوصل إلى حل سياسي فهو الأفضل للشمال السوري».

لا يتوقف النظام عن استهداف إدلب (عز الدين قاسم/الاناضول)

الحدث

عقيلة صالح يستبق انتخابات ديسمبر بمحاولة إطاحة المرحلة الانتقالية

سحب الثقة من الحكومة الليبية

على نحو مفاجئ، أعلن مجلس النواب الليبي، أمس الثلاثاء، سحب الثقة من حكومة عبد الحميد الدبيبة، وسط تشكيك برلماني واسع بقانونية الجلسة وأعداد المصوتين فضلاً عن شرعية المجلس بسحب الثقة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

دخلت ليبيا، أمس الثلاثاء، مرحلة جديدة من الصراعات السياسية، التي من شأنها إضفاء مزيد من الشكوك حول إمكانية إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، المقررة وفق خريطة الطريق الأممية، في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وفيما كان رئيس المجلس الرئاسي الليبي، محمد المنفي، شريك رئيس الحكومة الانتقالية عبد الحميد الدبيبة في السلطة الانتقالية التي أنتجها الملتقى السياسي الليبي، يشارك في افتتاح أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، تعرّضت الحكومة الليبية التي تحظى بدعم دولي كبير لانتكاسة قوية، يهدف معدّوها الذين يعملون بنهج ثابت إلى خلط الأوراق مجدداً، تمهيداً للانتخابات، أو حتى لتأجيلها. إذ على نحو مفاجئ أعلنت رئاسة مجلس النواب، المنعقد في طبرق، شرق البلاد، أنه تم خلال جلسة أمس، وبحضور رئيس المجلس عقيلة صالح، سحب الثقة من حكومة الدبيبة، بناء على آلية تصويت وفق لائحته الداخلية، ما يحوّل الحكومة إلى حكومة تصريف أعمال، لحين إجراء الانتخابات.

وجاء ذلك بشكل مفاجئ، إذ كان المجلس قد ناقش طلباً مقدماً من 45 نائباً لسحب الثقة من الحكومة، وأعلن أول من أمس الإثنين عن تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق مع الحكومة في أعمالها على أن تنجز اللجنة مهمتها خلال أسبوعين. ولم تنتظر رئاسة المجلس نتائج التحقيق، وأدرجت بند التصويت على سحب الثقة في جدول أعمال جلسة أمس، بعدما فشلت الإثنين في طرحه للتصويت لغياب النصاب القانوني.

ومنذ اللحظة الأولى للإعلان عن سحب الثقة أمس، دار الجدل حول قانونية التصويت، وسحب الثقة، ومرجعية المجلس لشرعنة التصويت، والعدد الفعلي للنواب الذين صوّتوا لسحب الثقة، علماً أن المتحدث باسم المجلس عبد الله بليحق أعلن أن المصوّتين لسحب الثقة هم 89 نائباً من أصل 113 شاركوا في الجلسة من أصل 200 نائب. لكن النائب عبد المنعم بلكور قال إن عدد المصوتين على حجب الثقة كان 68 نائباً فقط، وأضاف «يبدو أن الورقة قلبت فقرأها رئيس المجلس رقماً معكوساً»، واصفاً القرار بأنه «رصاصة الرحمة على مجلس النواب وانكشاف العبث الذي تمارسه رئاسة المجلس بأغلب القرارات التي أصدرتها وليس فقط قرار سحب الثقة من الحكومة أو قرار إصدار قانون انتخاب رئيس الدولة للانتخابات المقبلة».

من جهته، قال النائب جلال الشويهدي إن عدد المصوتين على القرار 78 عضواً، مشيراً إلى أن الخلاف يطاول أيضاً آلية التصويت، الذي كان يجب أن يكون سرياً. كذلك صدر بيان موقع من 38 نائباً، أعلنوا فيه رفضهم لطريقة التصويت، وأنهم لم يصوتوا لصالح القرار. وقال النائب محمد آدم، أحد الموقعين على البيان، إنهم «بانتظار المزيد من التواقيع».

في المقابل، أكدت النائبة هناء أبو ذيب، لـ«العربي الجديد»، قانونية التصويت، نافية سعي المجلس لتشكيل حكومة جديدة. وقالت «القرار سيصدر مفصلاً، وسيتضمن توضيحاً بشأن استمرار الحكومة كحكومة تصريف أعمال، لصرف المرتبات وما يتعلق بالاحتياجات اليومية للمواطن دون ممارستها أي أعمال سياسية أو تنفيذية في الداخل أو الخارج».

كذلك قال النائب جبريل أوحيدة إن قضية الحكومة وضرورة الفصل في وضعها لم تغادرا جدول أعمال مجلس النواب، مضيفاً أن مناقشتها مجدداً (أمس) جاء بطلب من أغلبية النواب. وحول تبعات القرار، أوضح أوحيدة في تصريح لـ«العربي الجديد» أن رئاسة المجلس ستطرح تحويل الحكومة إلى حكومة تصريف أعمال بناء على المادة 194 في اللائحة الداخلية للمجلس. وتنص المادة، الخاصة بتنظيم صدور القرارات، على أنه «إذا قرّر البرلمان سحب الثقة من الحكومة بأغلبية أعضائه، عدّت مستقيلة وتستمر في تسيير الأعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة». واستند المجلس إلى لائحته الداخلية كإطار دستوري لسحب الثقة من الحكومة، وليس على الإعلان الدستوري الليبي، الصادر في أغسطس/ آب 2011، والذي عاد وتضمن أيضاً الاتفاق السياسي الليبي، الموقع في الصخيرات المغربية عام 2015. وتنص المادة السادسة من التعديل السابع للإعلان الدستوري على أن تصدر التشريعات عن «المؤتمر العام» (الهيئة التشريعية السابقة) بأغلبية 120 عضواً على الأقل في ما يتعلق بسحب الثقة من الحكومة وإقرار الموازنة العامة ومسائل عدة أخرى. أما بالنسبة إلى الاتفاق السياسي، فكان مجلس النواب قد ألغى في يناير/ كانون الثاني 2020 المصادقة عليه.

وظلّت مسألة النصاب القانوني انتقائية بالنسبة لمجلس نواب طبرق، إذ كان عقد جلسات في الماضي لتمرير قرارات داعمة للواء المتقاعد خليفة حفتر بحضور 30 نائباً، وسط انقسامات بين النواب في الشرق والغرب. وعرقل المجلس تمرير موازنة الدبيبة مراراً، معتبراً أنها لن تمر إلا بقانون يصدره ويحتاج إلى موافقة 120 نائباً.

ومن المغرب، أكد رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري أن حكومة الدبيبة مستمرة في عملها حتى موعد الانتخابات، مشيراً إلى أن لديه مخاوف تتعلق بالعملية الانتخابية نفسها، وبقبول نتائجها. وقال المشري في مؤتمر صحافي عقده مع وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إن مجلس الدولة يعمل على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها، لافتاً إلى ضرورة توفير المناخ الصالح للحكومة لتنظيم الانتخابات. وقال: «نريد ضمانات في ما يخص نتائج الانتخابات، ولا سيما الرئاسية، مضيفاً أن المجلس الأعلى يسعى لإيجاد توافقات مع مجلس النواب. من جهته، اعتبر بوريطة أن تنظيم الانتخابات في ليبيا بموعدها هو المخرج الوحيد للأزمة. وأكد المتحدث باسم المجلس الأعلى للدولة، محمد عبد الناصر، أن قرار مجلس النواب باطل لأنه لم يستند إلى الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي.

ومع رفض المجلس الأعلى للدولة في ليبيا سحب الثقة من الحكومة تبرز سيناريوهات أمام هذه الحكومة، التي شكّلت أساساً بمهمة انتقالية، ويسعى معسكر شرقي ليبيا إلى الحدّ من نفوذها وقوتها قبيل الانتخابات. ومن هذه السيناريوهات، رفض الدبيبة للقرار، أو استكمال مهام الحكومة في تصريف الأعمال، مع ما يحد من صلاحياتها وقدرتها على توقيع الاتفاقات، فيما يحتاج بحال عدم إجراء الانتخابات إلى تجديد سلطته من الملتقى السياسي أو التنحي تمهيداً لاختيار بديل عنه، وفق نظام اللوائح الذي اعتمد لانتخابه والمنفي في فبراير/ شباط الماضي.

سحبت الثقة غداة تشكيل المجلس لجنة تحقيق بأعمال الحكومة

استند المجلس إلى لائحته الداخلية في عملية التصويت

مُنحت حكومة الدبيبة الثقة من مجلس النواب في مارس الماضي (الأناضول)

مؤتمر دولي في فرنسا

يعقد وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وإيطاليا، جان إيف لودريان وهايكو ماس ولويجي دي مايو، اليوم الأربعاء، اجتماعاً حول ليبيا في نيويورك، للتحضير لمؤتمر دولي يفترض أن تستضيفه فرنسا حول ليبيا في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وأشار لودريان إلى أن المؤتمر يأتي في ظلّ غياب توافق في ليبيا حول قانون الانتخابات، مذكراً بتمسك فرنسا بموعد الانتخابات في ديسمبر/ كانون الأول المقبل ورحيل القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا.

تقرير

أحكام سعيّد الانتقالية: تعليق مبطن للدستور التونسي

يواصل الرئيس التونسي قيس سعيّد الكشف بالتقسيط عن خططه بعد إجراءات 25 يوليو/تموز الماضي، بدون استعجال تشكيل الحكومة، فيما يتقدم لديه «همّ» تعديل الدستور، وسط حديثه عن «أحكام انتقالية

تونس ـ **العربي الجديد**

لم يتضح شيء بعد من خريطة الطريق التي ينوي الرئيس التونسي قيس سعيّد، تنفيذها في البلاد، بعد إجراءاته الاستثنائية التي أعلن عنها في 25 يوليو/ تموز الماضي. وعلى الرغم من اعتماده إطلاع التونسيين على إجراءاته ونواياه منذ ذلك الحين على جرعات، إلا أن كلّ تصريحاته تزيد المشهد التونسي غموضاً، وهو ما أكده آخر إعلان له أول من أمس الإثنين، عن «وضع أحكام انتقالية وقانون انتخابي جديد»، ما فتح التساؤلات حول فرض الرئيس تعليق العمل بدستور 2014، وهو أحد أهدافه، وذلك بطريقة غير مباشرة. وبخلاف تأكيده عدم رغبته بالمس بالحريات، في رسالة موجهة إلى الخارج، فإن جميع إعلانات الرئيس التونسي، تؤكد عدم استعجاله لتشكيل حكومة جديدة، وسط غموض يلف أيضاً أي تعديل انتخابي في ظلّ تعطيله عمل البرلمان.

وأكد الرئيس التونسي، مساء أول من أمس، في كلمة مباشرة نقلها التلفزيون الرسمي من مدينة سيدي بوزيد، أن «التدابير الاستثنائية ستتواصل»، في إشارة إلى تجميد عمل البرلمان بعد إقالة الحكومة، مؤكداً أنه «تم وضع أحكام انتقالية تستجيب لمطالب الشعب». ولفت سعيّد إلى أن «التدابير الاستثنائية كان يمكن أن تكون أشد»، منتقداً من اتهمه بالانقلاب، ومتسائلاً «كيف يكون انقلاباً، وهو من داخل الدستور؟». وأضاف أنه «سيتم وضع قانون انتخابي جديد حتى يكون النائب مسؤولاً أمام ناخبيه»، وأن الأحكام المتعلقة بالحقوق والحرّيات التي نصّ عليها الدستور «ستبقى سارية». وشدّد الرئيس التونسي على أن «السيادة للشعب يمارسها عبر الاستفتاء والانتخاب»، وأن «القضية ليست قضية حكومة، بل قضية منظومة كاملة»، وأنه لم يلجأ إلى التدابير الاستثنائية «إلا للحفاظ على الوطن»، مضيفاً أن «الحياء والأخلاق يمنعانه من الحديث عن الخونة الذين باعوا وطنهم»، على حدّ تعبيره. وقال إن «هناك من دفع المليارات في الخارج للتشويه وحتى للاغتيال»، متعهداً بأنه «لن يمس أيا كان، ولن يرفع أي قضية ضد أي كان». وأضاف أنه «أخذ كل هذا الوقت منذ إعلان الإجراءات الاستثنائية للفرز بين الوطنيين الأحرار وغيرهم، حتى تسقط عن البعض آخر ورقة توت كانوا يحاولون يائسين أن يغطّوا بها عوراتهم»، مضيفاً أن «صواريخنا القانونية على منصاتها وجاهزة الإطلاق». وشدد على تمسكه بالتحدي، مؤكداً أنه لا مجال «للتراجع أو الحيرة أو الارتباك».

وتطرح قرارات سعيّد الأخيرة أسئلة كثيرة، أبرزها ما إذا كان الرئيس التونسي قد قرّر فعلياً تعليق العمل بدستور 2014 من دون الإعلان عن ذلك صراحة. وأثارت هذه القرارات جدلاً كبيراً بين الناشطين والقانونيين، حول تأويلها. واعتبر أستاذ القانون وشقيق رئيس الجمهورية، نوفل سعيّد، في تدوينة على «فيسبوك»، أن «استمرار الإجراءات الاستثنائية، يتطلب وضع أحكام انتقالية، ولكن لا يعني بالضرورة تعليق الدستور»، فيما اعتبر مقرر دستور عام 2014، الحبيب خذر، أن «أحكاماً انتقالية تساوي تعليق الدستور كليا أو جزئيا، وهي إيغال في الانقلاب».

وتعليقاً على ذلك، رأت أستاذة القانون الدستوري، منى كريم الدريدي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن سعيّد ناقض نفسه في كلمته الأخيرة، من حيث تجديده التزامه بالدستور والبقاء في إطاره، واتخاذه في الوقت ذاته إجراءات من خارج الدستور. ولفتت إلى أن «إصدار أحكام انتقالية يعني بالضرورة تعليق العمل بالدستور كلّياً أو جزئياً، فلو كان القصد البقاء في إطار الدستور، فيجب الاعتماد على أحكام استثنائية وليس انتقالية»، مشيرة إلى أن «إصدار الأحكام الانتقالية يتم في حالة الانتقال من دستور إلى دستور جديد». وحذّرت كريم من أن «الوضع في تونس يزداد غموضاً»، متسائلة عن «الجهة التي ستضع الأحكام الانتقالية، وبأي صيغة وكيف سيتم إقرارها وكيفية تنفيذها وتطبيقها، وعن محتوى مشروع الدستور الجديد». وحول تعديل القانون الانتخابي، أكدت أنه «من غير الممكن دستورياً تعديله إلا من قبل السلطة التشريعية التي تتداول فيه وتصادق عليه»، لافتة إلى أن «الدستور يستثني تعديل النظام الانتخابي عبر مراسيم (يصدرها الرئيس)، وأي آلية أخرى تعتبر مخالفة للدستور الحالي». وتواترت الردود السياسية أمس الثلاثاء على كلام سعيّد. واعتبر النائب عن التيار الديمقراطي، نبيل حجي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن خطاب سعيّد «انتهى ولم يتم الإعلان عن شيء»، مضيفاً أن «كلمة الرئيس لم تخل من تخوين واتهامات للخصوم، مع تقسيم للتونسيين». ورأى أن «سعيّد كان شدّد على أنه سيعين رئيس حكومة، لكن يبدو أنه غير مستعجل». ولاحظ أن «الجديد هو إعلانه تمديد العمل بالتدابير الاستثنائية، وألا رجوع للبرلمان». من جهته، اعتبر النائب المستقل حاتم المليكي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن ما يفهم هو أن مقاربة سعيّد لن تتضمن حوارات مع الأطراف السياسية والاجتماعية». ورأى القيادي في حركة النهضة، سمير ديلو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن كلمة سعيد «هي إعلان رسمي عن تعليق العمل بالدستور بعدما تمّ ذلك فعلياً في 25 يوليو»، مبيناً أن «الأهم هو كيف سيتم تنقيح القانون الانتخابي».

وشهدت تونس منذ الاستقلال 3 محطات انتقالية مهمة، الأولى من النظام الملكي إلى الجمهورية الأولى بمفعول دستور 1959، والثانية خلال الفترة الانتقالية غداة الثورة، ثم بالانتقال من النظام الرئاسي إلى البرلماني المعدل بفضل دستور 2014. وانتقلت تونس من النظام المجلسي المؤقت إلى النظام البرلماني المختلط الذي أسسه دستور 2014 بشكل تعددي يضمن التنوع والاختلاف ومراقبة السلطات بعضها بعضا. وضمنت الأحكام الانتقالية حينها العبور نحو الجمهورية الثانية، كما وصفت من قبل المؤرخين والخبراء.

واصل سعيّد تقسيم التونسيين وحديثه عن المؤامرات

ألقى سعيّد كلمة متلفزة من سيدي بوزيد (فتحي بلعيد/فرانس برس)

متابعة

أزمة الغواصات تنتقل إلى نيويورك

فرنسا: الثقة انهارت بين الشركاء

تستمرّ أزمة الغواصات التي نشبت الأسبوع الماضي بين فرنسا من جهة وكلّ من أستراليا والولايات المتحدة وبريطانيا، لتنتقل إلى نيويورك على هامش اجتماعات الأمم المتحدة

واصلت الدبلوماسية الفرنسية هجومها على اتفاقية «أوكوس» الأمنية بين أستراليا والولايات وبريطانيا، التي دفعت كانبيرا إلى إلغاء صفقة غواصات فرنسية، اتفقت عليها مع مجموعة «نافال» في عام 2016، لصالح ثماني غواصات نووية بتقنية بريطانية وأميركية. وفي السياق، شنّ وزير الخارجية الفرنسي جان-إيف لودريان في نيويورك، مساء أول من أمس الإثنين، هجوماً جديداً على الولايات المتّحدة، معرباً عن الأسف لعدم تشاور واشنطن مع باريس وداعياً الأوروبيين إلى «التفكير ملياً» في التحالفات. وخلال مؤتمر صحافي عقده على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتّحدة قال لودريان إنّ «الموضوع يتعلّق في المقام الأول بانهيار الثقة بين حلفاء» وهذا الأمر «يستدعي من الأوروبيين التفكير ملياً». وشدّد الوزير الفرنسي على أنّ «الموضوع المطروح اليوم، فضلاً عن فسخ عقد صناعي، هو الفسخ القاسي وغير المتوقّع وغير المبرّر»، معتبراً أنّ «ما يهمّ الآن هو أولاً وقبل كلّ شيء مسألة انهيار الثقة بين شركاء». وندّد الوزير الفرنسي مجدّداً بـ«قسوة الإعلان» الذي أدلى به الرئيس الأميركي جو بايدن في 15 سبتمبر/ أيلول الحالي، والذي كشف فيه النقاب عن ولادة تحالف «أوكوس». واعتبر لودريان أنّ ما قام به بايدن يؤكّد استمرار حصول «ردود فعل تنتمي لزمن كنّا نأمل أن يكون قد انتهى»، في إشارة واضحة إلى عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. كما أعرب الوزير الفرنسي عن أسفه لـ«التوجّه التصادمي للغاية» الذي يبدو أنّ الولايات المتّحدة تسلكه تجاه الصين، معتبراً أنّ على الأوروبيين الدفاع عن «نموذج بديل» بدلاً من الخوض في «منافسة» لا تخلو أحياناً من استخدام «العضلات». وأبدى لودريان أسفه لإقصاء أوروبا عن استراتيجية واشنطن لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. ولم يشأ الإفصاح عن الموعد المحدّد للمكالمة الهاتفية المرتقبة بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وبايدن، مكتفياً بالقول إنّها ستجري «في الأيام المقبلة». أما في ما خصّ برنامج لقاءاته في نيويورك فأكّد الوزير الفرنسي أنّه لا يعتزم لقاء نظيره الأميركي أنتوني بلينكن. من جهته، قال وزير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية كليمون بون، أمس الثلاثاء، إن بلاده لن تنحي جانباً نزاعها مع أستراليا بشأن تخليها عن عقد الغواصات سريعاً وإنها تقيّم جميع الخيارات المتاحة للرد على ذلك. وأضاف للصحافيين قبل اجتماع مقرر مع نظرائه في الاتحاد الأوروبي في بروكسل «علاقاتنا صعبة للغاية، لا يمكننا التصرف وكأنه لم يحدث شيء. ينبغي لنا بحث جميع الخيارات». من جهته، أكد رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون، أمس، أنه لن يتحدث مع الرئيس الفرنسي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الأسبوع، قائلاً للصحافيين: «ليست هناك فرصة لذلك في الوقت الراهن. أنا متأكد من أن الفرصة ستحين في الوقت مناسب». مع العلم أن ماكرون كان قد قرر عدم الحضور إلى نيويورك هذه السنة، قبل أن يتخلى في نهاية الأسبوع الماضي حتى عن إلقاء كلمة مسجلة بالفيديو على أن يلقي لودريان كلمة باسم فرنسا. ورأت ألمانيا، أمس، أن قرار الولايات المتحدة وأستراليا سحب صفقة غواصات من فرنسا يعد بمثابة «تنبيه» للاتحاد الأوروبي على ضرورة تعزيز قدراته على التحرّك بشكل مستقل. واعتبر وزير الدولة الألماني للشؤون الأوروبية مايكل روث لدى وصوله لحضور اجتماع لوزراء الخارجية الأوروبيين: «علينا أن نطرح السؤال حول سبل تعزيز سيادتنا، كيف يمكننا إظهار المزيد من وحدة الصف في مسائل السياسة الخارجية والأمن».

وأكدت المفوضية الأوروبية أنها تفكر فيما إذا كانت العاصفة الدبلوماسية ستؤثر على اجتماع مرتقب في بيتسبرغ. بنسلفانيا، في الولايات المتحدة، في 29 سبتمبر، لمجلس جديد مشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للتجارة والتكنولوجيا، من أجل مناقشة سبل التعاون في مجال التجارة وتنظيم شركات التكنولوجيا الكبرى. وقال المتحدث باسم المفوضية إريك مامر: «نحلل التداعيات التي ستكون لإعلان الاتفاق الأسترالي-البريطاني-الأميركي على هذا الموعد».

وكان وزير خارجية الاتّحاد الأوروبي جوزيب بوريل، قد أكد مساء أول من أمس الإثنين، أنّ دول الاتّحاد الـ27 أعربت عن «تضامنها» مع فرنسا في الأزمة. وقال بوريل إنّ وزراء خارجية دول التكتّل الذين عقدوا اجتماعاً في نيويورك على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتّحدة «أعربوا بوضوح عن تضامنهم مع فرنسا». وأضاف أنّ وزراء الخارجية الـ27 اعتبروا أنّ الخلاف الذي نشب بين باريس وواشنطن إثر إعلان الولايات المتّحدة تشكيل تحالف أمني في المحيطين الهندي والهادئ يضمّ إليها كلاً من بريطانيا وأستراليا، ليس «مسألة ثنائية» بل قضيّة «أثّرت» على الاتحاد الأوروبي بأسره. وأعرب بوريل عن أسفه لأنّ هذا التحالف «لا يسير باتجاه مزيد من التعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ». من جهتها، أفادت وزارة الخارجية البريطانية بأن الوزيرة ليز تروس التقت نظيرها الأميركي أنتوني بلينكن خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وعقدا مباحثات بشأن إيران وأفغانستان والشراكة الأمنية الثلاثية «أوكوس» بين الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا.

(فرانس برس، رويترز)

ألمانيا تحثّ على وحدة الصف في السياسة الخارجية والأمن

متابعة

انتخابات كندا: فوز مرّ لجاستن ترودو

لم يتمكن رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو من إحكام سيطرته على البرلمان، رغم فوز حزبه بالانتخابات، وبات لزاماً عليه التعامل مع المعارضة في الحكومة المقبلة

أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية الكندية، التي جرت أول من أمس الإثنين، احتفاظ رئيس الوزراء جاستن ترودو بموقعه رئيساً للحكومة العتيدة لولاية ثالثة متتالية بدأت منذ عام 2015. وبدا أن رهانه على إجراء انتخابات مبكرة قبل موعدها بعامين لكسب أكثرية برلمانية ساحقة، لتمرير قراراته بسهولة في البرلمان الكندي، قد فشل. وبات مضطراً إما لتشكيل حكومة ائتلافية وإما القبول بحكومة أقلية، تعاني في تنفيذ أجندتها، حتى موعد الانتخابات المقبلة، المقررة في عام 2025. وبعد فرز نحو 99 في المائة من الأصوات، حتى مساء أمس الثلاثاء، حصل الليبراليون بقيادة ترودو على 32,2 في المائة من نوايا المقترعين، ليرفعوا عدد مقاعدهم النيابية من 157 في انتخابات 2019 إلى 158 في البرلمان العتيد المكوّن من 338 نائباً. في المقابل، تراجع «المحافظون» بقيادة إرين أوتول مقعدين من 121 إلى 119. ونجحت «الكتلة الكيبيكية» التي تدعو للاستقلال عن كندا، في رفع عدد مقاعدها من 32 إلى 34 نائباً. أما حزب «الديمقراطية الجديدة» بقيادة جاغميت سينغ، فكسب مقعداً إضافياً عن عام 2019، بحصوله على 25 نائباً. وأقرّ أوتول بالهزيمة، وفي كلمة إلى مؤيديه في دائرته الانتخابية خارج تورنتو، قال إنه اتصل بترودو لتهنئته. ونقلت قناة «سي بي سي» الأميركية عنه تعهّده بمواصلة نقل الحزب، المعروف بانتمائه إلى يمين الوسط، أكثر إلى الوسطية، رغم إدراكه صعوبة هذه المهمة، في ظلّ تشدّد قوة الجناح اليميني المتطرف داخل صفوف «المحافظون». وأكد أن «علينا إكمال رحلتنا في نقل الحزب إلى الوسطية وجذب المزيد من الكنديين إليه».

ومع أن ترودو والحزب «الليبرالي» وعدا بإقرار سياسات تقدمية في موضوع الرعاية الصحية، خصوصاً للأطفال، وفي دعم بناء المنازل الجديدة، إلا أن سينغ، الذي هنّأ ترودو بفوزه، شدّد على أن معركته تتمحور حول ضرورة توسيع تمويل الحكومة الفيدرالية إلى نحو 200 مليار دولار، من أجل تأمين الرعاية الصحية الشاملة. لكن سينغ تعرض لانتقادات واسعة، بسبب عدم تطرقه إلى تفاصيل حول كيفية تنفيذ مثل هذه الخطة. مع ذلك، فقد قرر، مثل أوتول، عدم التخلي عن رئاسة حزبه. وكان ترودو دعا في منتصف أغسطس/آب الماضي لإجراء هذه الانتخابات المبكرة في محاولة منه لاستعادة الغالبية التي خسرها قبل عامين. واتّسمت الحملة الانتخابية بصعوبة بالغة بالنسبة لرئيس الوزراء الذي كانت نسبة التأييد الشعبي له عشية الانتخابات 31 في المائة من نوايا التصويت، أي تقريباً نفس النسبة التي حصل عليها حزب «المحافظون»، منافسه الرئيسي. وإثر إدلائه بصوته أكّد ترودو أنّه «مطمئنّ». وقال لوكالة «فرانس برس»: «لقد عملنا بجدّ خلال هذه الحملة والكنديون يتّخذون خياراً مهمّاً». والحملة الانتخابية الخاطفة التي استمرت 36 يوماً، وكلّفت كندا 600 مليون دولار، انتهت كما بدأت بخطاب لترودو طلب فيه من مواطنيه منحه ولاية جديدة لقيادة البلاد والإشراف على سبل الخروج من أزمة وباء كورونا. وكان ترودو قد دخل الانتخابات كزعيم حكومة أقلية مستقرة غير مهددة بالإطاحة، لكنه كان يأمل أن يكافئه الكنديون بمنحه الأغلبية لتجاوزه الوباء بصورة أفضل من العديد من القادة الآخرين. وسعى جاهداً لتبرير دعوته لانتخابات مبكرة رغم الفيروس واتهامات المعارضة له بالدعوة لانتخابات قبل عامين من الموعد النهائي لتحقيق طموحه الشخصي. لكن خبراء أشاروا إلى أنه لم يكن الفوز الذي كان يطمح به ترودو. وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة ماكجيل في مونتريال، دانيال بيلاند: «خسر ترودو رهانه في الحصول على الأغلبية، لذا أود القول إن هذا انتصار حلو ومر بالنسبة له».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

بايدن ملتزم بمنع إيران من امتلاك السلاح النووي

توتر أميركا والصين حاضر في الجمعية العامة

حضرت الأزمات السياسية والإنسانية الرئيسية في كلمات اليوم الأول من أعمال الجمعية العام للأمم المتحدة، لا سيما في كلمتي الرئيس الأميركي وأمير دولة قطر

نيويورك ـ **العربي الجديد**

انطلقت جلسات المناقشة العامة لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الـ76، أمس الثلاثاء، على أن تستمر حتى يوم الإثنين المقبل، وسط طغيان الأزمات الإنسانية والسياسية الأساسية على كلمات المشاركين، فضلاً عن احتلال وباء كورونا حيزاً واسعاً من كلمات المشاركين، فيما فرضت إجراءات الوقاية من الوباء عقد المناقشات هذا العام بترتيبات هجينة تجمع ما بين إتاحة الفرصة لرؤساء الدول أو الحكومات للإدلاء ببياناتهم مباشرة من منصة قاعة الجمعية العامة، أو الإدلاء برسائلهم من خلال تقنيات المشاركة عن بعد، أو تقديم بيانهم المسجل مسبقاً. وتأتي دورة العام الحالي، وسط تحدّيات جمّة تعاني منها الأمم المتحدة في الملفات السياسية، مثل الصدام الصيني ـ الأميركي، الذي طغى على باقي الملفات، خصوصاً سورية والعراق وفلسطين واليمن وأفغانستان وليبيا، وأيضاً على موضوع الاتفاقية الأمنية الثلاثية «أوكوس» بين الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا، الموقّعة في 15 سبتمبر/ أيلول الحالي، والتي أدت إلى تخلي كانبيرا عن صفقة غواصات فرنسية عقدتها عام 2016 مع مجموعة «نافال»، واستعاضت عنها بالاتفاق على الحصول على ثماني غواصات نووية، بتقنية أميركية وبريطانية، ما دفع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى التراجع عن قرار حضور أعمال الجمعية العامة وحتى إلقاء كلمة.

وبدت كلمة بايدن، الذي خاطب الجمعية من داخل القاعة، بمثابة تأكيد جديد على خياراته. وفي مشاركته الأولى في الاجتماعات، شدد الرئيس الأميركي على أنه «لن نسعى إلى حرب باردة جديدة أو خلق كتل منقسمة حتى لو كانت الاختلافات بيننا كبيرة». وهو مبدأ يتشارك فيه مع الصين، الخصم الأساسي في عهده، التي ترفض أيضاً فكرة «الحرب الباردة»، التي قسمت العالم إلى معسكرين غربي وشرقي، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بين عامي 1947 و1991. لكن هذه النقطة تكاد تكون نقطة التوافق الوحيدة بين القوتين الكبريين في ظل توتر متزايد في العلاقات بينهما. ومن المنتظر أن تُشكّل اجتماعات العام الحالي محطة مفصلية في التعاطي بين الولايات المتحدة والصين.

لكن بايدن بدا متمسكاً بموافقه، والتي تُفسّر على أنها موجّهة ضد الصين، بقوله «ندين أي استهداف للأقليات في أي مكان حول العالم»، وهو ما يتماشى مع سياسته في اتهام الصين بالتضييق على الإيغور في إقليم شينجيانغ. وأعاد التذكير بتجديد «الشراكة بين الولايات المتحدة وأستراليا والهند واليابان لمواجهة تحديات المناخ والأمن». والدول الثلاث تقع في المحيط الجيوسياسي للصين. وشدّد على «محاربة أي هجمات سيبرانية تواجهنا أو تواجه شركاءنا»، مشيراً إلى أن «القوة النووية يجب أن تكون الملاذ الأخير في حل النزاعات الدولية ويجب اللجوء لغيرها من الوسائل». وفي معرض تأكيده على تحالفه مع الأوروبيين، أعلن أنه «أعدنا التأكيد على تحالفنا المقدس مع حلف شمال الأطلسي»، مضيفاً أنه «علينا العمل مع الشركاء من أجل مستقبل مشترك وأمننا وحريتنا وازدهارنا، كلها أمور مشتركة».

وحول الانسحاب من أفغانستان، اعتبر الرئيس الأميركي أنه «للمرة الأولى منذ 20 عاماً نجد أن الولايات المتحدة لا تشارك في أي حرب»، مشيراً إلى أنه «سنواجه الإرهاب بكافة السبل بما فيها العمل مع شركائنا كي لا نضطر لنشر قوات عسكرية على نطاق واسع. والولايات المتحدة اليوم ليست كما كانت عام 2001، وأصبحنا قادرين على مواجهة الشبكات الإرهابية». وتحدث بايدن عن الملف النووي الإيراني، مشيراً إلى استعداد واشنطن لـ«العودة الكاملة إلى الاتفاق النووي مع إيران، إذا قررت أن تعود إلى التزاماتها ببنود الاتفاق». وقال:

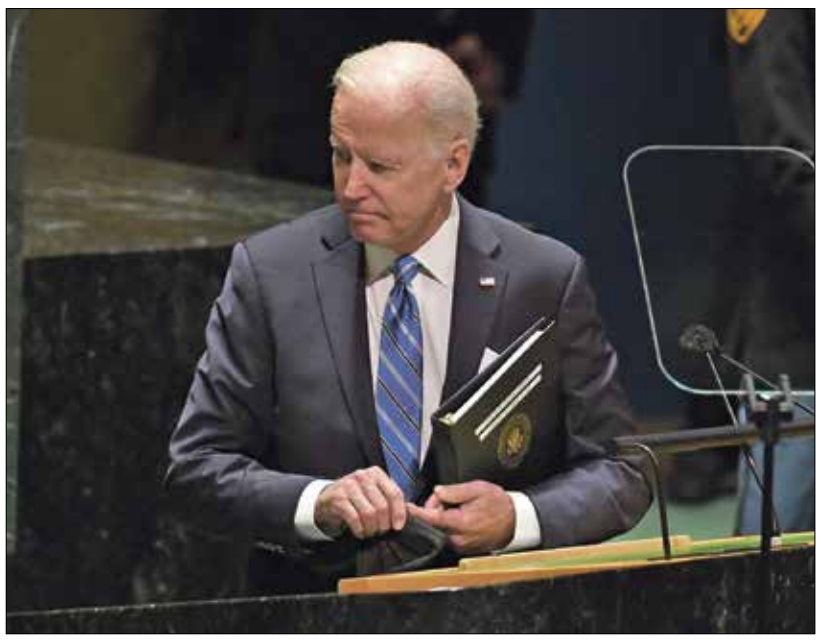

بايدن بعد الانتهاء من كلمته أمس (تيموثي إيه كلاري/Getty)

أمير قطر: لا حل للخلافات مع إيران إلا بالحوار العقلاني

«الولايات المتحدة ملتزمة بمنع إيران من الحصول على سلاح نووي». أما في شأن القضية الفلسطينية، فأكد إيمان إدارته «بحلّ الدولتين كأفضل سبيل لحل أزمة الشرق الأوسط».

من جهته، أكد أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، «حرص قطر الدائم على إحلال مناخ السلام والاستقرار في المنطقة، ففي الخليج أكدنا مراراً أهمية مجلس التعاون والتزامنا بتسوية أي خلافات عن طريق الحوار البناء»، مشيراً إلى أن إعلان العلا في يناير/ كانون الثاني الماضي «أتى تجسيداً لمبدأ حل الخلافات عبر الحوار ووفق المصالح المشتركة، ونحن واثقون من ترسيخ هذا التوافق بين الأشقاء». في سياق آخر، رأى أن «لا حل للخلافات مع إيران إلا بالحوار العقلاني، وينطبق ذلك على مسألة العودة للاتفاق النووي، ولا أعتقد أن هناك بديلاً لدى أحد لهذه المقاربة».

وتحدث أمير قطر عن الشأن الأفغاني، لافتاً إلى أن «الانسحاب الأميركي من أفغانستان شكل منعطفاً هاماً لهذا البلد، وعلى الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي مسؤولية العمل على نحو منهجي للتسوية الشاملة وتحقيق الطريق أمام الاستقرار». ولفت إلى أن قطر «لم تدخر جهداً لإجلاء آلاف الأفراد والعائلات وكان هذا واجباً إنسانياً، لكن الأمر الأهم أننا كنا واثقين أن الحرب لن تشكل حلاً وأنه سيكون هناك في النهاية حوار، وتصرفنا على هذا الأساس حين استضفنا مكتب طالبان حين طلب منا أصدقاؤنا الدوليون استضافة حوار»، مؤكداً أن بلاده ستواصل العمل ما بوسعها للحفاظ على ما تحقق في مسار الدوحة. وشدد على موقف قطر الثابت بشأن ضرورة حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان وضمان الحل الشامل في أفغانستان، كما على أهمية استمرار المجتمع الدولي بتقديم الدعم لأفغانستان وفصل المساعدات الإنسانية عن الخلافات السياسية، وضرورة استمرار الحوار مع «طالبان» الذي يمكن أن يأتي بنتائج إيجابية.

وفي الملف الفلسطيني، لفت أمير قطر إلى أن العام الأخير شهد انتهاكات إسرائيلية عديدة في القدس واعتداءات واستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين، وتبع ذلك تصعيد خطير في غزة أوقع المئات من الضحايا من المدنيين العزل، مشدداً على أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية تحقيق تسوية سلمية وعادلة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية وفق القرارات الدولية وإنهاء احتلال الأراضي العربية وإنهاء أزمة اللاجئين. وأضاف أنه «نتيجة للتسويف المتواصل يظهر من حين لآخر من يعتقد أنه يمكن تهميش القضية الفلسطينية أو الالتفاف على قضية عميقة الجذور بطرح أفكار مثل تحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب تحت الاحتلال»، مشيراً إلى أن قضية ترحيل أهالي الشيخ جراح أخيراً والردود عليها جاءت لتؤكد من جديد على مركزية القضية الفلسطينية وأن لا سبيل للالتفاف عليها.

وعن الأزمة السورية، قال الشيخ تميم إن استمرارها يشكل مخاطر كبيرة على سورية والسلم والأمن في المنطقة والعالم بما في ذلك تفاقم خطر الإرهاب، ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يدير ظهره للشعب السوري، وعليه مضاعفة الجهود لإنهاء الأزمة بحل سلمي وفق مؤتمر جنيف واحد والقرار 2254 والحفاظ على وحدة سورية. وتحدث الأمير عن «التطورات الإيجابية في ليبيا التي تبعث على تفاؤل حذر، من وقف إطلاق النار وانعقاد مؤتمر الحوار ونيل الحكومة الثقة، وكلها تطورات إيجابية»، داعيا الأطراف كافة للحفاظ على هذه المكاسب وضمان التنفيذ الكامل لما تم الاتفاق عليه.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس قد افتتح أعمال الجمعية العامة، داعياً الولايات المتحدة والصين لبدء حوار محذراً من عالم يزداد انقساماً. وقال غوتيريس «أخشى أن عالمنا يتجه نحو مجموعتين مختلفتين من القواعد الاقتصادية والتجارية والمالية والتكنولوجية ومقاربتين مختلفين لتطوير الذكاء الاصطناعي، وأخيراً استراتيجيتين عسكريتين وجيوسياسيتين مختلفتين». وأضاف «هذه وصفة للمتاعب. سيكون الأمر أقل قابلية لتوقعه مقارنة مع الحرب الباردة. من أجل استعادة الثقة وإثارة الأمل، نحن بحاجة للتعاون»، مضيفاً «نحن بحاجة للحوار، والتفاهم». وأسف «للتزايد الكبير في عمليات الاستيلاء على السلطة بالقوة»، كما دعا إلى منح دفعة للسلام «في أفغانستان والدفاع عن حقوق الإنسان وتقديم المساعدات ودعم المرأة».